



لحسن والحاج
رئيس اللجنة



علي غنام
مقرر الموضوع

تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مؤهلة ومزدهرة ومبادرة

توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بإحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 30 يناير 2020 من أجل إعداد دراسة حول الطبقة الوسطى بالمغرب. وتدرج هذه الإحالة في إطار الدينامية التي أطلقتها الطرفان حول موضوع الطبقة الوسطى، من خلال تنظيمهما لفعاليات المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية حول موضوع: «توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي».

في وقت تستعد فيه بلادنا، تحت القيادة السامية لجلالة الملك، لاعتماد نموذج تنموي جديد يتفاعل مع تطلعات وانتظارات المغاربة، أفرادا وفاعلين، فإن تعزيز وتوسيع طبقة وسطى مؤهلة ومزدهرة ومبادرة، يكتسي أهمية قصوى من أجل إنجاح الانتقال نحو عتبة أعلى من التنمية.

إن دينامية الطبقة الوسطى تَضطلع بدور بالغ الأهمية، بوصفها عاملاً في النمو والاستقرار الاقتصادي، وذلك بفضل إسنادها للاستهلاك الداخلي وحفزها للاستثمار في مجالات التعليم والصحة والسكن. كما أنها تضطلع بدور أساسي في الحفاظ على استمرارية أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال المساهمات والضرائب التي تؤديها الأسر. هذا، وبفضل قدرتها على الادخار، يشكل وجود طبقة وسطى قوية رافعة أساسية لتمويل الاستثمار.

من جهة أخرى، تعتبر الطبقة الوسطى عاملاً للاستقرار السياسي لكونها تؤشر عموماً على وجود تماسك اجتماعي أقوى وتفاوتات أقل، وعلى اشتغال المصعد الاجتماعي.

على الرغم من أن الطبقة الوسطى قد تمت دراستها على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية، إلا أن وضع تعريف محدد للطبقة الوسطى يظل أمراً ليس بالهين، وذلك بالنظر إلى عدم التجانس الكبير الذي يَطبعُ الوضعية الاجتماعية التي تم تناولها.

وفي المغرب، ثمة العديد من الإكراهات التي تجعل تحديد الطبقة المتوسطة أمراً صعباً، نذكر منها تَبَنِّي تعريف إحصائي للطبقة الوسطى يقوم على مستوى الدخل والاستهلاك مع اعتماده في إطار السياسات العمومية؛ وعدم التحيين المنتظم للمعطيات الخاصة بالطبقة الوسطى؛ وضعف الإطار الإحصائي لتتبع الأجور في القطاع الخاص، ثم اتساع حجم القطاع غير المنتظم وضعف الإحصائيات المتعلقة به، وأخيراً غياب آلية إحصائية خاصة بالدخول غير الأجرية.

ومن هذا المنظور، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه لا يجب أن يكون تعريف الطبقة الوسطى تعريفاً إحصائياً فحسب، وإنما ينبغي أن يركز على عناصر أخرى لتحديد الشرائح الاجتماعية التي تمتلك، بالنظر لمستوى ونمط عيشها، ودرجة تكوينها وطبيعة تطلعاتها، والمقومات اللازمة للاضطلاع بدور محوري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وأن تكون محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

3. وضع المرأة في صلب الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والقطع مع السياسات والبرامج التي غالبا ما تعتمد مفهوم الأسرة الذي يحيل بكيفية ممنهجة إلى الرجل باعتبارهم رب الأسرة.

4. إرساء منظومة العلاجات على أساس خريطة صحية شاملة وموثوقة (على المستوى الوطني والجهوي)، تدمج القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، يعد دور الدولة أساسيا في السهر على الانسجام العام لمكونات هذه المنظومة وضمان تتبعها تتبعا صارما، من أجل ضمان تناسق العرض الصحي على المستوى الترابي (الجودة والقرب).

5. تعزيز التكوين المؤهل مدى الحياة وإرساء آلية الاعتراف بمكتسبات التجربة المهنية ووضع الجسور بين مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

6. النهوض بالأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية في الوسط القروي وتنويعها، وذلك بهدف تعزيز انبثاق طبقة وسطى تتسع لـ 50 في المائة من ساكنة العالم القروي التي لا ترتبط أنشطتها بالفلاحة.

7. العمل على تطوير المراكز القروية الصاعدة لتصبح رافعة لتعزيز جاذبية وتهيئة المجالات الترابية، بما يجعلها قادرة على ضمان الشروط اللازمة لانبثاق طبقة وسطى قروية، بدل أن تكون مجرد حاجز لمنع الهجرة القروية.

8. اعتبار التكنولوجيات الجديدة معرفة أساسية وإدراجها في مختلف المناهج المدرسية والجامعية وفي التكوين المهني، وتطوير مسالك رقمية عن طريق الجمع بين المسارات التقليدية والمعارف الرقمية في مختلف التخصصات: القانون والاقتصاد والعلوم الإنسانية والاجتماعية والهندسة والتسويق والمحاسبة... إلخ.

من هذا المنطلق، وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، حدد المجلس في هذه الدراسة ثمانية سبل أو مداخل كبرى للتغيير غايتها توسيع نطاق الطبقة الوسطى بالمغرب، وتعزيز قدرتها على الصمود إزاء التقلبات والصدمات الخارجية المحتملة التي قد تؤدي إلى تهقرها الاجتماعي. وتهم هذه المداخل (1) اعتماد سياسات ميزانية و جبائية تعيد توزيع الدخل وتقلص الفوارق، (2) القضاء على الفقر ودعم الفئات الضعيفة والتي تعاني من الهشاشة، (3) التمكين الاقتصادي للنساء من أجل تقليص الفقر في صفوفهن بالوسطين الحضري والقروي، والرفع من فرص ولوجهن إلى سوق الشغل، (4) تحسين جودة الخدمات الاجتماعية، (5) تعزيز قدرات الرأسمال البشري، (6) تنظيم وتطوير المهن والوظيفة العمومية، (7) ضمان انبثاق طبقة وسطى قروية، (8) تطوير بنية تحتية رقمية مندمجة.

واستنادا إلى هذه التوجهات، بلور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات ذات البعد الإجرائي غايتها من جهة تحديد نطاق وخصائص الطبقة الوسطى بشكل أفضل، من خلال اقتراح معالم لتعريف أكثر ملائمة، ومن جهة أخرى حماية الطبقة الوسطى وتعزيزها وتوسيع حجمها لتتمكن من الاضطلاع على الوجه الأكمل بدورها في النهوض بتنمية بلادنا. ومن أبرز تلك التوصيات نذكر ما يلي :

1. إغناء وتحديث منظومة الإحصاء الوطني: (1) تحسين تتبع الأجور في القطاع الخاص والدخول غير الأجرية، (2) تطوير مؤشرات حول القدرة الشرائية وظروف المعيشة وممتلكات مختلف الشرائح الاجتماعية في جميع جهات المغرب وفي مختلف أوساط الإقامة.

2. تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، من خلال سن ضريبة للأسرة تكون سانحة أكثر وتأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي، مع تعزيزها بتعويضات عائلية أكثر مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك نفقات تعليم الأبناء.